

عدل ومحاكم

«الاستئناف» تعوض مواطنين
انقلبت مركبتهما بـ 15 ألف دينار

قضت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار وليد إبراهيم العجل بإلغاء حكم أول درجة برفض تعويض مواطنين بسبب تعرضهما لحادث تصادم، وقضت المحكمة بإلزام صاحبة السيارة المتسببة في الحادث أن تؤدي لهم مبلغ 15000 دينار.

حيث تولت المحامية نهي الرئيس مهمة الدفاع عن المصائبين الذين تعرضوا لحادث سيارة أثناء قيادتهم لمركبتهم مما تسبب في انحراف مركبتهم واصطدمت بالرصيف وانقلبت وتنتج عن ذلك إصابات جسيمة بالغة جراء الحادث، وقضت محكمة الجناح ببراءة المتهم حيث ثبت عدم قيامه للمركبة أثناء وقوع الحادث.

وعلى الرغم من القضاء ببراءة المتهم أقامت المحامية نهي الرئيس دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن إصابة موكليها المواطنين واختصمت فيها مالكة السيارة، وقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى لحجية الحكم الجزائي القاضي ببراءة المتهم من التسبب في الحادث.

فاستأنفت الرئيس الحكم سالف الذكر واعتصمت بالقضاء لها بإلغاء الحكم المطعون عليه والقضاء مجددا بتعويض المضرورين وأسسدت دفاعها بأن الحكم الجزائي لم يفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية.

وأكدت المحامية الرئيس أثناء مرافعاتها الشفوية على تمسكها بتوافر أركان المسؤولية الشيعية وحراسة الأشياء، وإن كان الحكم الجزائي قد قضى بالبراءة لعدم قيادة المتهم المركبة ولكن يبقى حق المضرورين في الرجوع على مالكة السيارة المتسببة في الحادث وإنها مسؤولة عن أعمال تابعها الذي كان يقود السيارة وانحرف برعونة حال قيادتها مصطلما بسيارة المضرورين ما أدى إلى انقلابها وإحداث إصاباتهم الجسيمة. وختمت مرافعتها مصممة على طلباتها بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة والقضاء مجددا بالتعويض المناسب للمضرورين وقضت المحكمة بطلباتها.

محام يطالب «الشؤون» و«المحامين»
بتعويضه بـ 30 ألف دينار

أقام المحامي محمد أحمد طالب دعوى قضائية ضد وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعية المحامين يطالب فيها بتعويض قدره 30 ألف دينار عن الأضرار التي لحقت به بعد صدور القرار الخاطيء بتحويل جمعية المحامين إلى نقابة عمالية والتي أيدت محكمة التمييز حكومي محكمة أول درجة والاستئناف بإلغاء القرار في الدعوى المرفوعة من المحامي محمد طالب. وقال المحامي محمد طالب في دعواه «من الأضرار الأدبية والنفسية التي لحقت بي بعد تحويل جمعية المحامين إلى نقابة وعملي تمكين من مزاوله عملي كأمين صندوق لجمعية المحامين بعد تحويلها لنقابة وتعيين زميل آخر، فضلا عن الأضرار التي لحقت بجموع المحامين والمحاميات بعد تحويل جمعية المحامين إلى نقابة عمالية».

وتابع: ان الحكم بإلغاء قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتحويل جمعية المحامين إلى نقابة عمالية تضمن في حيثياته ان من حق أي محامي الطعن على أي قرار إداري يمس المركز القانوني للجمعية كونها تمثل جميع المحامين وترعى مصالحهم وأن أوراق قرار حل جمعية المحامين وتحويلها من جمعية نفع عام إلى نقابة مهنية عمالية تحت اسم نقابة المحامين الكويتية مما يفيد بخروجها عن أهدافها أو ارتكابها مخالفات لنظامها الأساسي أو تناقضت عضويتها لأقل من 10 أعضاء، فضلا عن عدم صدور قرار من الجمعية العمومية غير العادية من الجمعية بحل الجمعية قبل صدور القرار المطعون فيه مما يكون هذا القرار مخالفا للقانون.

وانتهى طالب في دعواه قائلا: أطلب بتعويضه بـ 30 ألف دينار عن الأضرار النفسية والأدبية التي لحقت بي، إن لم تتم إعادتي إلى مناصبي السابق قبل تحويل جمعية المحامين إلى نقابة كأمين صندوق جمعية المحامين، فضلا عن عدم تنفيذ وزارة الشؤون الحكم المبطّل لقرارها الخاطيء مع ما يترتب عليه من آثار ومنها عودتي إلى مناصبي السابق.

مؤمن المصري



المحامية نهي الرئيس



الفريق سليمان الفهد

هاني الظفيري - محمد الجلامعة

أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد أن شرطة البيئة عازمة على تطبيق القرار الوزاري رقم (1129) لما لها من دور محوري في تنفيذ قانون حماية البيئة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة، لافتا إلى الحرص على ضرورة تفعيل كل الفوائض ذات الصلة بالبيئة الطبيعية بكافة صورها وأشكالها وعدم التعدي عليها، مشيرًا إلى أن معاليه يوجه ويدعم الإجراءات الأمنية لتفعيل كل القوانين المرتبطة بالبيئة وسلامتها من صور التعدي والإتلاف.

وشدد الفريق الفهد في بيان تلقى «الأنباء» نسخة منه على أن هناك إجراءات

«الداخلية»: المدخن لا يشمل قانون الإبعاد

الفهد: الإبعاد الإداري فوراً للمقيم وإحالة المواطنين للقضاء عند أي مخالفة لقانون البيئة

مشددة على كل من لا يلتزم بقانون حماية البيئة، مشيرًا إلى أن عدم التزام المقيم بقانون البيئة يعرضه لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون حماية البيئة، مشيرًا إلى أن البلديات يجب أن تتصطر شرطة البيئة إلى اتخاذ إجراءاتها حسب المخالف، مشيرًا إلى أن البلديات يتم استقبالها على هاتف الطوارئ (112).

وأوضح الفريق الفهد أن قانون حماية البيئة يتضمن (181) مادة شملت جميع جوانب حماية البيئة، مشيرًا إلى أنه يتضمن عقوبات تتفاوت حسب الجرم ما بين الحبس والغرامة أو العقوبتين معًا ووفقًا لما تقره المحاكم المختصة، ولفت مصدر أمني إلى أن المدخنين لن يطبق عليهم الإبعاد ولكن يمكنهم بدفع الغرامة مع إمكانية الإبعاد في حال تكرار مخالفة التدخين.

كما حذر من التعدي على النباتات والورود الموسمية والحشائش والحدايق العامة بالإقتلاع أو الإتلاف وضرورة الحفاظ عليها وعدم استغلال الخضراوات والفواكه غير الصالحة للاستخدام الآدمي سواء بالبيع أو رميها بالأماكن العامة أو بالإتلاف، مشيرًا أيضًا إلى عدم التدخين في الأماكن غير المسموح بها لما له من أضرار

حصاد 24 ألف نقطة تفتيش للأمن العام في 2015

2925 قضية مخدرات وخمور.. 10544 مشاجرة
14 ألف مخالف للإقامة و6593 مطلوبًا جنائيًا ومدنيًا

وحسب الإحصائية فقد ساهم الأمن العام في إغلاق 561 قضية بضغط لصوص منلبسيين في هذه القضايا. ومعا يتعلق بالعمالة السائبة فقد تم ضبط 7406 من قبل قطاع الأمن العام، واما الباعة الجائلون فقد بلغت اعدادهم 4214، وفيما يخص المشاجرات التي تعاملت معها مديريات الأمن خلال العام 2015 فقد تعاملت القطاع مع 10544 مشاجرة. والافت أن اغلب المشاجرات، وعلى خلاف التوقع بحكم الكثافة السكانية، قد وقع أكبر عدد من المشادات في العاصمة بعدد 4222.

المخالفات المرورية أيضا كانت حاضرة ضمن منظومة عمل قطاع الأمن العام حيث تم تحرير 125428 مخالفة مرورية من قبل الأمن العام خلال العام إلى جانب تحرير 7662 مخالفة استخدام اصحاء لموافق المعاقين أما فيما يتعلق بالحوادث المرورية فقد تم التعامل مع 74330 حادثا.

الفريق سليمان الفهد ويتولى متابعته ميدانيا اللواء العلي وزملاؤه مديرو الأمن، حيث اسفر عن حصاد كبير بالنسبة للمتغيبين والمخالفين وكذلك ممن يسيرون في الطرقات بلا اثباتات، حيث تم في هذه الحملات ضبط 11912 متغيبا و14242 مخالفا لقانون الإقامة و36235 بدون إثباتات أما بالنسبة للمركبات المطلوبة والمسروقة فكانت الحصيلة أو الحصاد قياسيا حيث تم ضبط 2275 مركبة مطلوبة أو مسروقة.

وفيما يتعلق بقضايا المخدرات كان الرقم وحسب قطاع الأمن العام قياسيا هو الآخر حيث احوال القطاع 2275 قضية متعلقة بحيازة المخدرات إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات اما بالنسبة لعدد قضايا الخمر فقد بلغت القضايا الحالية من قبل قطاع الأمن العام إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات 716 قضية اما بالنسبة لقضايا السرقات



اللواء عبدالفتاح العلي

أحمد خميس

كشفت الإحصائية السنوية لقطاع الأمن العام والذي يشرف عليه وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء عبدالفتاح العلي عن تحقيق أرقام قياسية في مختلف النواحي فعلى صعيد الحملات التفتيشية التي أقيمت على مدار العام المنصرم 2015 فقد بلغت هذه النقاط 24287 نقطة تفتيش، كانت حصيلتها ثمرة للغة 1650 إن اسفرت عن ضبط 1650 مطلوبًا للتنفيذ الجنائي أي صادر بحقهم أحكام في قضايا جنائية، أما بالنسبة لعدد المدنين فقد بلغت جملتهم حسب الإحصائية السنوية والتي حصلت عليها «الأنباء» 4943 مطلوبًا مذبونيات. يأتي الانتشار الأمني المنظم ترجمة لتعليقات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ومتابعة وكيل الوزارة

تحرير أكثر من 125

ألف مخالفة مرورية

6662 للمعاقين



سوالف أمنية
alsraaaa@gmail.com
لواء شرطة متقاعد
حمد السريع

زوج خدمات

أصبحت في حيرة كبيرة نحن المواطنين الكويتيين بعد ما سمحت الحكومة للزوج الكويتي بتجنيس زوجته الأجنبية بعد مرور خمس سنوات على الزواج بينما كانت المدة المحددة في السابق للحصول على الجنسية الكويتية عشرين عاما.

المواطن الكويتي حقه في الزواج بواحدة أو أكثر والشرع حل له ذلك، وحين يتزوج عربية أو أجنبية فله أن يقدمها كفيما يريد ويقدم لها ما يريد من جيبه الخاص، فهذا أمر يعنيه، ولكن أن يجبر الدولة على تقديم الخدمات والامتيازات لزوجته الأجنبية فهذا الأمر يجب وقفه لأنه بات مكلفا على ميزانية الدولة.

معاناة الكثير من الكويتيين الذين تزوجوا أجنبية وحين حصلت هذه الزوجة على الجنسية الكويتية أجبرته على طلاقها وألقت عليه بأبنائه منها، وبعض هؤلاء الزوجات لديهم أبناء من أزواجهن السابقين فأحضرهم إلى الكويت ليقيموا تحت كفالتهم، كما أن بعضهم عادت إلى زوجها السابق وأحضرته إلى الكويت. الكارثة الكبرى حين تبدأ في حلب الدولة والاستفادة من خيراتها فتحصل على مساعدة المطلقة بمبلغ يصرف لها من وزارة الشؤون وعلى الكثير من الامتيازات التي ما كانت تحلم بها.

غفلة البعض من الرجال الكويتيين واختياره لزوج أجنبية كزوجة أولى أو كزوجة ثانية أمر يخصه وعليه تحمل تبعات اختياره، ولكن ليس على الدولة تحمل تبعات هذا الزواج دون وجود وقت طويل لاختبار ولاء هذه الزوجة للكويت وليس للزوج الذي قد يرضخ لمطالبها الكثيرة دون توقف.

تجنيس الزوجة الأجنبية يجب أن يخضع لعامل المدة الزمنية التي لا تقل عن عشرين عاما، وكذلك إخضاع تجنيس أي شخص لموافقة الجهات الأمنية المختصة. تصريحات اللواء مازن الجراح تبين حجم الكارثة في سهولة حصول الكثيرين على الجنسية الكويتية مقابل مبالغ مالية، فما بالك بوجود الكثير من الأزواج الذين حصلوا على أموال مقابل السعي لتجنيس زوجاتهم الأجنبية، ولهذا يجب التشدد في منح الزوجة الأجنبية الجنسية الكويتية وإلزامها بمرور العشرين عاما حتى يحق لها الحصول عليها.

وهنا وإن كان لا بد فإنه يستوجب تدخل مجلس الأمة لتعديل قانون الجنسية بحيث يسمح لوزارة الداخلية منح الزوجة الأجنبية لمواطن كويتي جواز سفر كما هو معمول به في أوروبا وأمريكا دون منحها الجنسية الكويتية إلا بعد مرور عشرين عاما.

مصرع حدث دهسا في بر كبد
ووفاة مواطن بانقلاب في «أم نقا»

أحمد خميس

لقي حدث كويتي 15 عاما مصرعه يوم امس اثر دهسه في بر كبد من مركبة يقودها مواطن متقاعد، وسجلت قضية دهس. من جهة أخرى، توفي مواطن من مواليد 1989 إثر انقلاب كان يستقلها المتوفي، وأصيب آخر، ووقع الحادث داخل مزارع العبدلي طريق أم نقا. على صعد آخر، لحقت إصابات بـ 4 أشخاص منهم 3 أطفال (3 - 8 - 9 سنوات) إثر انقلاب مركبة يابانية على طريق الفحيحيل.

مجهولان سرقا مخيماً
ومركبة بالصبية والنعيم

هاني الظفيري

أقدم لص مجهول الهوية على سرقة محتويات مخيم مواطن بمنطقة الصبية وشملت المسروقات مولد كهرباء وتلفزيونا صغيرا وأغراض أخرى. وأفاد مصدر أمني بأن مواطنا قادم لسدى مخفر الجبراء وأبلغ عن تعرض مخيمه الكائن بالصبية للسرقة من قبل مجهول، حيث قام بسرقة مولد كهرباء وتلفزيون صغير وأغراض المخيم ولاذ بالفرار، وعلى الفور انتقل ضابط المخفر إلى مكان الواقعة وعين المكان ونذب الأدلة الجنائية لرفع البصمات ان وجدت، وسجلت قضية وأحيلت إلى البحث والتحري لمتابعة الواقعة وجر عمل اللازم. من جهة أخرى، تعرض مواطن لسرقة محتويات مركبته عن طريق كسر زجاجها وذلك أثناء توقفها أمام منزله بمنطقة النعيم. وذكر مصدر أمني إن مواطناً تقدم إلى مخفر النعيم وأبلغ عن تعرض مركبته لكسر زجاجها الخلفي وسرقة محتوياتها التي كانت عبارة عن هاتف نقال نوع آيفون وبطاقته المدنية ومبلغ مسن المال، وعلى اثر البلاغ انتقل ضابط المخفر إلى مكان السرقة وعين المركبة ونذب الأدلة الجنائية لرفع البصمات، وسجلت قضية جنائية، وأحيلت إلى البحث والتحري لمتابعة الواقعة وضبط الجاني، وجر

إطفاء «ميناء عبدالله» تعامل مع سقوط كيبال بالجليعة

عبدالله فنيص - محمد الدشيش



العمود الذي سقط منه الكيبال

تعاملت الإدارة العامة للإطفاء ممثلة في فرقة مركز إطفاء ميناء عبدالله صباح أمس مع حادث سقوط كيبال بمنطقة الجليعة طريق 238 على الشارع وتمت إزاحته من قبل الفرقة على كنف الطريق إلى حين وصول طوارئ الكهرباء.

من جهة أخرى فتحت أجهزة وزارة الداخلية تحقيقا للوقوف على ملابسات وفاة طفلة كويتية تبلغ من العمر 3 سنوات في منزل أسرتها بمنطقة سعد العبدالله. كان بلاغ قد ورد من عمليات الجبراء يفيد بأن طفلة كويتية تبلغ من العمر 3 سنوات وصلت إلى مستشفى الجبراء متوفاة، وبعد إجراء التحقيق من قبل رجال المباحث تبين أن الطفلة انزلقت داخل الحمام بمنزل أسرتها وأصيبت إصابة بالغة بالرأس.

الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين
بحاجة إلى:

نائب مدير

المؤهلات المطلوبة:

- أن يكون المتقدم كويتي الجنسية.
- لديه شهادة جامعية في إدارة الأعمال.
- لديه خبرة لا تقل عن 10 سنوات.
- لديه خبرة في مجال الحاسب الآلي.
- إجادة اللغتين العربية والإنجليزية.

ترسل الطلبات إلى البريد الإلكتروني ksh@ksh-kw.com
أو فاكس رقم: ٢٢٦٤٢٦٣٠

للحصول على معلومات عن الجمعية يمكنكم تصفح موقعنا الإلكتروني www.ksh-kw.com

الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية

بناء على القرار الوزاري رقم ١٦٦/ت لسنة ٢٠١٣ بشأن النظام الأساسي للجمعيات التعاونية

تعلم الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية عن فتح باب قبول طلبات مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١

الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية متضمنا الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المختوم وتسليمه لإدارة الجمعية وذلك خلال الفترة من يوم الاثنين ٢٠١٦/١٤ إلى ولدة عشرة أيام عمل تنتهي بنهاية دوام يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/١٧/٢٠.

الشيوخ - شارع كندادراي - خلف سوق الصفايين للاستشارة، يرجى الاتصال على
ت: ٤٤٨٤٢٢٩٨ - ٢٤٨٤٧٩٨٧

مجلس الإدارة